(٢) القضية الفلسطينية عربيا

النظام الاردني في مواجهة رياح التسوية

استحوذت احداث التمرد العسكري في الجيش الاردني التي وقعت في بداية الشهر الماضي على اهتمام المراقبين السياسيين ، وذلك لما اثارته من تساؤلات حول الدوافع الحقيقية لحركة الجيش ، وما يمكن ان تحمله من مدلولات سياسية ضمن اطار التسوية المطروح . وكان من الواضح منذ البداية ان السلطات الاردنية لم توفق في اخراج ما جرى على انه « تحرك عفوي مطلبي » قام به عدد محدود من الجنود لتحسين اوضاعهم المعيشية ، ففي الوقت الذي حاولت فيه مصادر السلطة حصر القضية ضمن هذا الاطار فانها لم تنف بشكل قاطع احتمال وجود دوافع اخرى لحالة العصيان وترك وزير الاعلام الاردني عدنان ابوعوده — في حديثه لمجلة الصياد اللبنانية — الباب مفتوحا أمام مزيد من التكهنات « في انتظار ما يمكن ان تسفر عنه نتائج التحقيق » (مجلة الصياد ١٤ شباط ١٩٧٤) .

ان تصريحات الملك حسين التي جاءت بعد اضطراره لقطع زيارته المتوقعة الى الولايات المتحدة وعودته الى عمان ازالت كثيرا من الاوهام حول هذه المسألة فقد أعلن في اليوم الاول لوصوله « ان ما حدث استهدف بالحقيقة أكثر مما أعلن عنه وانه استغل من قبل بعض الاطراف للقيام بتغييرات في البلد » (النهار ٧٤/٢/١٢) . ولم يكن من قبيل المصادفة بالطبع تركيز الملك في احاديثه خلال تلك اللقاءات المكثفة واليومية مع أجهزة الحكم المدنية والعسكرية على مستقبل الضفة الغربية وتمثيل الفلسطينيين ووحدة الشعب الاردني التي غدت على حد تعبيره « حقيقة وطنية خارقة » (الدستور الاردنية ٧٤/٢/١٥) . الى ان اتهم الملك حركة المقاومة بالتدبير لتلك الاحداث تمهيدا لتدخل مسلح وذلك في خطابه الذي القاه أمام مجلس الامة في ١٤ شباط (فبراير) . واوردت وكالة الاسوشيتدبرس نبأ من عمان نسبته الى مصادر مطلعة جاء فيه ان الملك اتهم منظمة فتح بوضع خطط لاغتياله واغتيال عدد من كبار الضباط بحيث تعم الفوضى الجيش وتشله بعد عملية الاغتيال وتقوم خلايا فتح السرية بتنظيم التظاهرات في الشوارع (انترناشنال هيرالد تريبيون ٧٤/٢/١٥) . ويبدو ان هذا النبأ قد سربته مصادر النظام تسريبا فقد ذكره الملك في لقاء خاص مع عدد من النواب والمسؤولين المدنيين ولم ينشر عنه شيء في التلفزيون او في الصحف الاردنية . وبغض النظر عن صحة ادعاءات النظام هنا وما يمكن ان يكون قد رمى اليه ، فان ذلك الموقف يكشف بجلاء الهوية « السياسية » لتحرك الجيش واستبعاد ان تكون تلك المطالب المعيشية هي الدافع الاساسي والمحرك لحالة التمرد وان اتخذت هذا الطابع ظاهريا في محاولة لاستمالة العدد الاكبر من الجنود وضباط الصف ولتوفير التغطية الكافية في تسريب مطالب سياسية محددة هدف اليها محركو التمرد .

ليس ذلك جديدا فقد سيق الجيش في الاردن على الدوام في العمل تحت عناوين مضللة وغير صحيحة — كمحاربة الشيوعية وانهاء التسلط الفلسطيني — وكان من السهل هنا ايضا ان يستخدم الجيش لخدمة اغراض غير مرئية من قبل الجنود وضباط الصف والقطاع الاكبر من الضباط، وبالطبع كان بامكان مدبري التمرد العسكري ان يضعوا ما يشاؤون من الطلبات بعد خروج الجيش من الثكنات وكانت المصادر الصحفية قد تناقلت العديد من تلك الطلبات الا انه يمكن استكشاف الاتجاهات الحقيقية لحركة التمرد بالنظر الى مطالب أساسية ذات مدلول سياسي معين توضح ماهية الصراع القائم بين أجنحة النظام وعلاقته بالتسوية المطروحة وبمصير الفلسطينيين .

بعد ايلول ١٩٧٠ اتضحت معالم اتجاه جديد داخل السلطة يتزعمه الامير حسن شقيق الملك ووضع فلسفته الاولى وصفي التل الذي كان يدعو الى شعار عبر عنه فيما بعد بضرورة « أردنة الاردن » والترجمة العملية لهذا الشعار تعني :

اولا : رفض الاقليات غير الشرق اردنية وابعادها عن المسرح السياسي بعد ان لعب بعضها ولا يزال ادوارا هامة في تاريخ النظام وذلك كنتيجة لتلك الاحساسات الشوفينية والاقليمية